زراعة الكتان وصناعته

للمهندس الزراعى كمال الدين بيلى

إن الهيئات الحكومية والأهلية المهتمة بزراعة الكتان وصناعته هى :

١ — فرع الألياف النباتية فى قسم تربية النباتات بوزارة الزراعة .
٢ — قسم البكتريولوجيا فى وزارة الزراعة .
٣ — الإدارات والمصالح المختصة فى وزارتى الصناعة والتجارة .
٤ — غرفة صناعة الألياف النباتية باتحاد الصناعات المصرية .
٥ — الجمعية التعاونية لزراعة الكتان .
٦ — الشركات والمصانع المشتغلة بصناعة الكتان .

والدور الذى تقوم به الهيئات السابقة هو :

يقوم فرع الألياف النباتية بتربية وانتخاب وإكثار الأصناف الحديثة من الكتان التى تمتاز بمحصول كبير من القش والبذرة تضاف إليها صفات متانة ونعومة الشعر الناتج .

أما قسم البكتريولوجيا فانه قد بدأ أخيرا بدراسة مشكلات تعطين الكتان وتصنيعه باعتبار أن هذه الصناعة من أهم الصناعات التى تعتمد على البكتريا فى خطوات التصنيع الأولى .

وتقوم الإدارات المختصة بوزارتى الصناعة والتجارة بوضع التشريعات اللازمة والمواصفات الخاصة بتصدير الكتان والدعاية له بواسطة إدراجه ضمن القائمة التى تدخل فى الاتفاقات التجارية الخارجية ولا يخفى ما تقوم به غرفة الألياف النباتية فى سبيل تقوية هذه الصناعة، بتنظيم صفوف المشتغلين بها وتعرف الصعاب التى تواجههم وإبلاغها للجهات الحكومية ومواصلة السعى وراءها حتى يتم التغلب عليها .

وتقوم الجمعية التعاونية لزراعة الكتان متعاونة مع بنك التسليف الزراعى بتشجيع المزارعين على زراعة الكتان وتسليفهم على المحصول كما تقوم بتصنيعه والحصول منه على أكبر دخل عند بيعه تعاونيا ، وتساعد أيضا فى التوجيه والاشراف الزراعى باستعمال آلات التقليع والهدير بدلا من اجراء هذه العمليات يدويا .

وتقوم المصانع ببذل الجهود فى تحسين طرق التعطين والتصنيع والوصول بشعر الكتان إلى أحسن الدرجات وفرز رتبه المختلفة التى تساعد على سهولة تصريفه فى الأسواق الخارجية وإقبال المشترين عليه ، هذا بجانب التعاقد عليه والتسليف على زراعته .

الجهات التى تتركز فيها زراعة الكتان بالقطر :

يزرع الكتان فى مديريات الوجه البحرى ومصر الوسطى والوجه القبلى ، ولكن هذه الزراعة ينتشر أغلبها فى مديريات الوجه البحرى الآتية مرتبة حسب المساحة المزروعة :

الغربية — المنوفية — البحيرة — القليوبية — الشرقية — الدقهلية .

أما مصر الوسطى فأكثر مديرياتها لزراعة الكتان الجيزة ، فضلا عن بعض مساحات كبيرة منتشرة فى أسيوط وجرجا فى الوجه القبلى .

وأشهر أماكن زراعة وصناعة الكتان هى : شبرا ملس ، ونهيا ، والمناطق المجاورة لطنطا ، وبنها ، ومنوف .

المصانع القائمة على هذه الصناعة :

تتركز هذه الصناعة غالبا فى أماكن قريبة من مناطق الزراعة وان كان بعضها بعيدا عنها وأكثر هذه المصانع ذو قدرة إنتاجية صغيرة وغير مجهز بالآلات الحديثة ، وتستعمل المعاطن البلدية المفتوحة ، والبعض الآخر معد إعدادا كافيا للصناعة ، ولا يوجد من بين هذه المصانع من يستعمل المعاطن الحديثة المقفلة سوى شركة مصر للكتان . ويبلغ عدد المصانع القديمة والحديثة بالبلاد نحو عشرين مصنعا .

أصناف الكتان التى تزرع بالقطر

١ — الهندى :

وهو زميل للبلدى فى قدمه ، ويمتاز بكبر محصول القش والبذرة ، ومقاومته للصدأ والأمراض ، ولكنه متأخر فى النضج ، ودرجة أليافه متوسطة ، ومعدل طن القش نحو ٢٢٠ قنطارا فى المتوسط ، وتبلغ المساحة التى تزرع منه نحو ٦ فى المائة من جملة المساحة التى تزرع كلها .

٢ — جيزة / ٤ :

صنف منتخب عالى محصول القش والبذرة ، مقاوم للصدأ ، متوسط التبكير فى المحصول ، واليافه ذات درجة جيدة ، ويفضله الغزالون فى الخارج ، وسعره يزيد نحو عشرين جنيها فى الطن عن الهندى ، ومعدل طن القش نحو ١٨٠ قنطارا فى المتوسط ، وتبلغ المساحة المنزرعة منه نحو ٤٠ ٪ من جملة المساحة المنزرعة . ونظرا لأنه يمتاز عن الصنف الهندى فالمتوقع أن يحل محله ويصبح صنفا مصريا .

٣ — الأصناف الأجنبية (الأفرنجية) :

تقوم الهيئات باستيرادها والتعاقد على زراعتها ، وهذه الأصناف تصاب بالصدأ ، ولكن يمتاز شعرها بصفات جيدة عالية تضارع البلدى ، ولكنها تزيد عنه فى محصول القش .

٤ — البلدى :

هو صنف قديم منذ عهد مصر الفرعونية ، ولهذا أصبحت المساحة المنزرعة منه ضئيلة .

محصول الفدان من القش والبذرة والشعر :

بلغ محصول متوسط محصول الفدان من القش نحو ٥٠ قنطارا ونحو ثلاثة أرادب من البذرة ، أما الشعر فإنه يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ كيلو جراما ويبلغ ١٠٠ كيلو من المشاق .

المساحة التى تزرع بالكتان :

بلغ متوسط المساحة فى الخمس سنوات السابقة للحرب العالمية الثانية ٧٠١٠ أفدنة، وبلغت ٥١٥٧٥ فدانا فى سنة ١٩٤٢ هبطت سنة ١٩٤٦ إلى ٣٤٧٠ فدانا ويظهر من ذلك اتساع مدى التغير فى زراعة الكتان اتساعا يدعو إلى دراسة أسبابه.

العوامل المحددة للمساحة التى تزرع هى :

١ — فترات الحرب أو خطر نشوب الحرب، فنرى أن المساحات تزداد فى هذه الفترات، لأن ألياف الكتان تدخل فى صناعات حربية كثيرة عظيمة الأهمية.

٢ — يزرع الكتان فى نفس الأراضى التى يزرع فيها القمح ويحل محله فى الدورة الزراعية، ولذا لا يقبل المزارعون عليه إلا إذا كان صافى ربح الفدان منه أكثر من القمح.

٣ — ينص القرار السابق للحكومة على ألا يزرع أكثر من ٥ ٪ من المساحة المحددة لحيازة القمح لأغراض تموينية وألا يكون لهذا أثر كبير فى تحديد مساحة الكتان أو تفتيتها.

٣ — لما كان أكثر المحصول يصدر للخارج فإن حالة الأسواق الخارجية ومدى اختلاف المؤثرات الجوية على المحصول الأجنبى من بين العوامل المحددة للمساحة.

٥ — القدرة الإنتاجية لمصانع الكتان فى مصر وعدم استيعابها لأكثر من محصول مساحة محددة من الأفدنة، وعدم تصنيع منتجاته بمصر وتصديرا أكثرها للخارج — فيما عدا حصة صغيرة تباع محلياً لتشغيل مصانع الدوبارة وبعض أنواع الأنسجة الكتانية الرخيصة المخلوطة بأصناف أخرى — تعتبر أيضا عاملا محددا.

العوامل التى ساعدت على زيادة المساحة فى العام الماضى :

بلغت المساحة المزروعة فى عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ نحو ١٥,٠٩٧ فدانا، وكان السبب فى ذلك كما يلى :

١ — إباحة زراعة الكتان حتى تبلغ مساحته ٢٠,٠٠٠ فدان من حيازة القمح.

٢ — إدراج ألياف الكتان ومنتجاته بين قوائم الاتفاقات التجارية الخارجية.

٣ — زيادة فائض دخل الفدان من الكتان عن القمح .

٤ — صدور القرار الخاص بالحماية الجمركية لزيت بذرة الكتان .

والأمل كبير أن تزداد المساحة بعد اهتمام الحكومة بهذا المحصول ومنتجاته واتجاهها إلى غزله ونسجه فى البلاد والحصول على عملات صعبة من تصديره بعد الاتفاقات التجارية التى عقدت أخيرا .

المساحة الواجبة زراعتها سنوياً :

لعدم وجود المصانع الكافية لغزل ونسج الكتان، ولصغر الكميات المصنوعة محلياً ، ولوجود قدرة انتاجية معطلة بمصانع الزيوت فقد أخذنا فى الاعتبار الكميات التى تنتج محلياً وتستورد وتصدر من زيت بذرة الكتان ومنتجاتها من البويات والورنيشات وخلافها ، وعلى هذا الاعتبار قدرت المساحة الواجبة زراعتها بشرط تشجيع وتكوين الهيئات التى تقوم بصناعة البويات الجاهزة .

تبين الاحصاءات التالية الانتاج المحلى من الكتان والكمية المستوردة من الزيت خلال الأعوام ١٩٥٠ / ١٩٥٤ :

المساحة المنزرعة	٨٣٠٧	أفدنة
الكميات الناتجة من القش	٣٩٤,٠٠٠	قنطار
« « البذرة	٢٦,٠٠٠	إردب
الزيت الناتج محلياً من العصير	١٤١٤	طنا
صافى الوارد	٧٤٤	«
المصدر	٣٣	«
الصافى	٧١١	طنا
الاستهلاك المحلى من الزيت	٢١٢٥	«

ومما سبق يتضح أن مصر تحتاج إلى ٢١٢٥ طنا سنويا من الزيت على أساس الاحصاءات فى الفترة المدروسة ، وإن كانت هذه الاحتياجات ستزداد تبعاً لما تتطلبه حركة التعمير وإنشاء المساكن والمشروعات الانتاجية والاجتماعية التى تقوم بها حكومة الثورة من الزيوت التى تستخدم فى عمليات البوية والطلاء .

فإذا أردنا توفير الحد الأدنى لمطالب البلاد وهو ٢١٢٥ طنا سنويا تنتج من عصير ٦٣٧٥ طنا من البذرة لاحتجنا إلى زراعة مساحة قدرها ١٧,٤٣٣ فدانا بخلاف ٢٦١٥ فدانا لإنتاج التقاوى اللازمة للزراعة .

ولكن ما نراه من اهتمام حكومة الثورة بتصنيع البلاد وإنتاج بعض المنتجات المستوردة محلياً يدعونا إلى الاتجاه نحو الابتداء فى حساب كمية الزيت التى تدخل فى صناعة البويات الجاهزة والورنيشات المستوردة والتى تحتوى على ٨٠٪ من زيت الكتان . وتدل الاحصاءات على أن مصر تستورد ١٥٠٠ طن من الورنيشات تحتوى على ١٢٠٠ طن من الزيت تنتج من عصير ٣٦٠٠ طن من البذرة ، فإذا عملنا على إنتاج هذه المواد فى مصر كانت جملة مساحة الكتان الضرورية لاستيفاء حاجة البلاد منه هى ٢٧٢٦٦ فدانا سنويا يضاف إليها ٤٠٩٤ فدانا تخصص البذرة الناتجة منها للتقاوى ، وعلى ذلك يمكن أن تزرع مصر سنويا ٣١,٣٦٠ فدانا .

هذا من ناحية، أما من ناحية الشعر الناتج من المساحة السابقة فيكون كالآتى :

أولا — فى حالة قيام صناعة البويات الجاهزة :

شعر	٧٠٥٦	طنا
مشاق	٣١٣٦	»
أى تكون جملة الانتاج	١٠١٩٢	»

٢ — فى حالة استيراد البويات الجاهزة :

شعر	٤٥١١	طنا
مشاق	٢٠٠٤	أطنان
أى تكون جملة الإنتاج	٦٥١٥	طنا

ولما كانت القدرة الإنتاجية الكاملة للمصانع المحلية من الدوبارة والحبال تستهلك نحو ١٤٠٠ طن سنويا من المشاق والقطة، وبإضافة متوسط ما ينتج من الغزل والأقمشة الكتانية المخلوطة الذى قدر بنحو ١٥٠ طنا تبعاً لآخر إحصاء يتبين مدى الكميات المتبقية التى يمكن تصديرها سنويا ، وكمية العملات الصعبة التى يمكن الحصول عليها مع ما يفيد البلاد من تعديل لميزانها التجارى مع البلاد المصدرة إليها . وإلى

أن يحين الوقت الذى يمكن فيه تصنيع الشعر والمشاق جميعه ستتمكن من دراسة إمكان الانتفاع فى تصنيع منتجات الكتان على ضوء الحاجة .

منتجات الكتان بعد تصنيعه :

١ — الشعر : هو الألياف المنظمة ، وهذه تغزل لإنتاج الأقمشة والمنسوجات الكتانية المختلفة ، وآخر إحصاء يوضح أن النمر التى تم غزلها فى مصر تتراوح بين نمرة ٨ و ٣٠ مع العلم بأن نمرة ٣٠ هى الحد الفاصل التقريبى بين النمر السميكة والرفيعة ، ومن الممكن إنتاج غزل ذى نمر أرفع من ذلك إذا خلط الكتان المصرى بأنواع أخرى من الكتان الأجنبى ، وهذا يقوم بعمله الغزال الأوربى المستورد للكتان المصرى .

٢ — المشاق والقطة : وتصنع منهما أنواع أخرى من الأقمشة الكتانية والدوبارة والحبال ، كما تدخل فى صناعة أحزمة وحقائب الجنود وما يماثلها .

٣ — القطاع : ويدخل فى صناعة الأنواع الفاخرة من الورق ، بشرط تنظيفه من الساس . ومن الممكن عمل دراسة كاملة للكميات المنتجة منه حسب المساحة المنزرعة ، وبذلك يدخل ضمن الخامات المصرية لمصانع الورق وتصدر كمياته للخارج . وأهم البلاد المستوردة له أمريكا وفرنسا وبولندا .

٤ — الساس : ويستعمل فى عمليات الحريق بمصانع الكتان لتشغيل القوى المحركة بها ، كما أنه يضاف إلى الطمى فى صناعة الطوب الأحمر ، ويستخدم فى الخارج لإنتاج السليولوز الذى يدخل فى صناعة الحرير الصناعى ، وقد أجريت بعض الأبحاث فى ألمانيا لاستخلاصه بالمذيبات الكيماوية لإنتاج نوع من الشموع ، كما أنه تصنع منه الآن ألواح من الخشب المضغوط تستخدم فى عمل فواصل غرف المبانى الكبيرة وأدوات المكاتب والنوافذ والأبواب .

البلاد التى يصدر إليها الكتان المصرى :

تدل إحصائية تصدير الكتان عام ١٩٥٤ على أن أكثر البلاد المستوردة له كانت انجلترا رغم أن الكمية المصدرة لها قد نقصت عن العام السابق ، كما تدل أيضاً على إقبال ألمانيا وايرلندا وبلاد أوربا الوسطى وخاصة تشيكوسلوفاكيا وبولندا

ويوغوسلافيا على محصولنا ، وقد كانت حالة التصدير جيدة على وجه عام وربما كان مرجع ذلك ضعف المحصول الأوربى وقلة الأمطار فى البلاد التى تقوم بزراعة الكتان .

وفيما يلى بيان البلاد التى تم التصدير إليها مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الكميات التى استوردتها من الشعر : انجلترا — ألمانيا — أرلندا — تشيكوسلوفاكيا — يوغسلافيا — هولندا — الهند — بلغاريا — النمسا — بولندا ، كما صدرت كميات صغيرة جدا لليونان وفرنسا وإيطاليا والنرويج .

وقد صادفت الكتان فى أول موسمه حركة تصدير لا بأس بها إلا أن روسيا نزلت فى الأسواق — ولم تكن قد نزلت منذ عام ١٩٤٧ — بكميات كبيرة بلغت حتى الآن ١١ ألف طن فأثر نزولها تأثيرا سيئاً جداً على محصولنا بل وقف حركة تصديره وقفاً تاما .

أسعار منتوجات الكتان :

من المشاهدات التى تستحق العناية أن أسعار الكتان ومنتجاته لم تزد أكثر من الضعف أو فى حدوده عما كانت عليه قبل الحرب ، بينما ارتفعت أكثر أسعار المواد الخام بأكثر من ذلك . ويبلغ متوسط سعر طن الشعر ١٧٠ — ٢٣٠ جنيها

ويبلغ متوسط سعر طن القطه ٩٠ — ١٢٠ »

ويبلغ متوسط سعر طن المشاق ٦٠ — ٩٠ »

ويبلغ متوسط سعر طن القطاع ١٠ — ٢٥ »

ويبلغ متوسط سعر طن الساس ١ — ٢ جنيه

وهذه الأسعار تتحكم فيها عده عوامل منها كمية الإنتاج المحلى ، ومدى اقبال المستورد وحاجياته وكذلك حاجة الأسواق المحلية والأجنبية .

الكتان فى العالم ومدى إفادة مصر منه :

تعتبر أهم البلاد المنتجة للكتان : روسيا — كندا — بلجيكا — فرنسا — هولندا — هنغاريا — تركيا — بولندا ، وقد بدأت اسرائيل فى زراعته عام ١٩٥١ وبلغت جملة المساحة المنزرعة كتانا فى العالم فى عام ١٩٥١ (احصائية

منظمة الزراعة والتغذية) ٨,٠٢٥,٠٠٠ فدان منها ٦,٦٢٥,٠٠٠ فدان بروسيا و١,٤٠٠,٠٠٠ فدان موزعة على باقى بلادالعالم . ومع أن موقع بلادنا الجغرافى ممتاز يضاف إليه مركزها المرموق فى الشرق فان المساحة الأخيرة لا يزرع منها فى البلاد العربية والشرقية سوى ١٢٠,٠٠٠ فدان موزعة كالآتى :

١٠٠,٠٠٠ فدان لتركيا و٢٠,٠٠٠ فدان لإسرائيل ، ومن هنا يتبين لنا مدى وجوب النظر فى وضع سياسة كتانية ثابتة تقوم على أساس اكتفاء البلاد واستغلال الأسواق الشرقية التى تربطنا بها علاقات تجارية وغيرها .

الصعوبات التى تواجه صناعة الكتان فى مصر :

ونجمل فيما يلى الصعوبات التى تواجه صناعته ورجالها فى مصر :

١ — أسلوب الزراع فى معاملة الكتان من ناحية التقليع والهدير يؤثر على جودة الألياف .

٢ — التأمين المرتفع على القش يجعل الصناعة عبئا ماليا كبيرا ينعكس بالتالى على أسعار المنتجات النهائية ، فبينما تبلغ نسبة التأمين ٠,٨٥٪ فى بلجيكا فإنها تصل إلى ٦,٥٪ فى مصر .

٣ — يترتب على سوء المعاملة الزراعية والخزن فى الشمس والعراء إنتاج الياف قيمتها واطئة يصعب بيعها بأسعار مجزية .

٤ — عدم وجود سوق محلى للألياف وعدم وجود مصانع كافية لغزله ونسجه .

٥ — المضاربة القوية لزيت بذرة الكتان المستورد ، والبويات الجاهزة والورنيشات .

٦ — مشاكل التعطين خصوصا المعاطن البلدية المكشوفة .

واجب الحكومة نحو هذه الصناعة :

١ — تشجيع المزارعين بوضع سياسة كتانية ثابتة من ناحية الإنتاج ، وايجاد أصناف جديدة ذات محصول كبير من القش والبذرة .

٢ — المساهمة فى تعريف وإرشاد المزارعين إلى استعمال الآلات الحديثة .

٣ — خفض نسب التأمين على القش .

٤ — المساعدة فى تكوين صندوق دعم لهذه الصناعة .

٥ — توجيه وتشجيع رءوس الأموال وتشغيلها فى صناعة غزل ونسج الكتان ، لكى يوجد سوق محلى لهذه الألياف .

٦ — البحث فى مدى حاجة البلاد الشرقية من منتجات الكتان والعمل على تصديرها إليها .

حلول واجبة :

تكاد تكون المشكلة الوحيدة للكتان فى مصر أنه محصول تصدير لا يستفاد منه داخل البلاد ، بل يتم تصنيعه خارجها ، ولهذا فانه مرتبط ارتباطا كاملا بأسعار الأسواق الخارجية التى تؤثر فيها ولاشك عوامل قد لايكون للمنتوجات أو الأحوال المصرية أى دخل فيها .

يضاف إلى ما سبق أن طبيعة جو بلادنا وتربته تعطى صفة عدم الليونة الكافية للشعرة ، وهذا مما يضطر الغزال إلى غزلها نمرا سميكة . وقد لا يكون هذا مطلوبا فى السوق الخارجية . بغض النظر عن احتياجنا نحن إلى المنسوجات الكتانية المنسوجة من هذه النمر السميكة .

والنمر التى يمكن الوصول إليها من الكتان المصرى هى :

من ٨ — ١٢ فى غزل المشاق .

« ١٦ — ٢٠ فى غزل القطه ، وقد استحدث أخيرا خلطها مع نسب من الصوف والحرير الصناعى لإنتاج أنواع فاخرة من الأقمشة تباع فى الخارج وفى بلادنا بأغلى الأسعار .

من ١٦ — ٢٥ فى غزل الشعر .

ويمكن لمصر أن تستهلك كل الكميات المنتجة من شعر الكتان بأنواعه إذا زرعت كفايتها من هذا المحصول (٣١ ألف فدان سنويا تقريباً) .

وللاستدلال على ذلك نذكر ما يلى :

١ — نظرا لرطوبة الأقمشة الكتانية تعمل منها الملابس الصيفية القيمة ، وكانت

قديما تستورد من الخارج باسم الكاراش ، وهذا النوع من الأقمشة مصنوع من النمر السميكة التى ينتجها الكتان المصرى .

٢ — عمل أقمشة لملابس الفلاحين دون تبييض أى بلون الكتان الطبيعى ، ويستعاض عنها بالأقمشة القطنية السميكة ، لأن أسعار الأقمشة الكتانية ومتانتها لا تقارن بمثيلتها من القطن ، وذلك لأسباب كثيرة سأذكر أيسرها وهو الثمن . فبينما نجد أن سعر كيلو الكتان فى أحسن ظروفه ٢٠ قرشاً نجد أن كيلو القطن يزيدعن ٣٠ قرشاً ، ومن هذا يتضح مدى الرخص الذى ستكون عليه هذه المنتجات رغم جودتها الكبيرة .

٣ — عمل أغطية المفروشات (الملايات) بخلط الكتان بالقطن ، وتستهلك البلاد من هذا النوع كميات كبيرة ، هذا بخلاف مايدخل من الغزل الكتانى السميك فى صناعة أغطية ومشمعات عربات السكة الحديد والآلات الحربية وأحزمة وحقائب الجنود ، والأقمشة الواقية من البلل التى تصنع منها البلاطى وغيرها .

ولا يمكن لمصر الخلاص من تحكم السوق الأجنبى فيها إلا بما يأتى :

١ — إنشاء شركات لغزل الكتان بنمره السميكة السابق ذكرها وتصنيع المنتجات السابقة بنسجها ، وبذلك يمكن احتفاظ البلاد بالعملات الأجنبية التى كانت تصرف فى استيراد المنسوجات السابق ذكرها ، ويكفى لهذه الشركات مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه لكى تكون معدة إعدادا كافيا على آخر الطرز وبقدرة إنتاجية تكفى لتشغيل نحو ٤٠٠٠ طن من شعر الكتان .

ويهمنا أن نذكر هنا أنه توجد فى مصر شركة تسمى « شركة كتان الشرق » بالإسكندرية أسسها المرحوم يحيى باشا بالاشتراك مع المستر جيمس ماكجى أكبر صانعى ماكينات غزل الكتان ، ولكنها نظرا لاختلاف وجهات النظر واتجاه هذه الشركة إلى إنتاج خيوط رفيعة لا تتمشى مع الكتان المصرى صادفتها عقبات كثيرة أمكن الآن التغلب على كثير منها وهى فى طريقها نحو الإنتاج الصحيح .

٢ — إنشاء شركات لتصنيع الساس (تبن الكتان) بتحويله بعد عمليات

مختلفة وكبسه وتحويله إلى ألواح خشبية غاية فى المتانة ، وإنى اقترح إنشاء ثلاث وحدات لهذه العملية تقوم كل واحدة منها بإحدى مناطق التصنيع وتتكلف الثلاث وحدات نحو ٧٥٠٠٠ جنيه ، وأماكن إنشاء هذه الوحدات هو كما يلى :

١ — شبرا ملس وتخدم المنطقة ومنطقة طنطا

٢ — بنهـا « « « منوف

٣ — امبابة « القيراطين « ناهيا

٣ — وإلى أن يتم إنشاء هذه المؤسسات التى ستقوم على تصنيع الكتان داخل البلاد نرى أن تدخل الحكومة السوق مشترية لمحصول الكتان الشعر فى السنين التى يعانى فيها المنتجون صعوبات التسويق فى السوق الخارجى ، أسوة بما يحدث فى القطن . ومما يذكر أن المبالغ التى تعتمد لذلك لاتذكر مطلقاً بالنسبة لما يعتمد لتسويق القطن ، باتباع هذا الرأى تيسير للمنتجين يمكنهم من مواصلة نشاطهم وعدم توقف صناعتهم ورأس مالهم وتخفيف اشتراطات البنوك فى تمويلهم ونود أن نذكر هنا على سبيل المثال أن حكومة فرنسا كانت ولا تزال تعطى منحاً تشجيعية لزراع وصناع الكتان تشجيعاً لهذه الزراعة وتصنيعها ، وعملا على إحيائها ومساعدة للقائمين على أمرها . واعتقد أن الفترة التى تمر ببلادنا الآن فى حاجة إلى توطيد دعائم كل زراعة وصناعة قائمة وتشجيعها بكل الوسائل .

وهذه الأمور بجانب ماذكر من الأسباب كل فى مجاله من العوامل المساعدة التى تعالج مشكلة الكتان وتنهض به .

ولما كانت حكومة البلاد الآن تعمل جاهدة على قيام الصناعات التى تعتمد أساسياً على خاماتها الأولية والاستفادة منها ومن منتجاتها الثانوية أكبر استفادة فان جميع زراع الكتان وصناعه يحدوهم كبير الأمل فى أن يكون هذا المحصول من المواد التى تشغل التفكير وتحظى بالرعاية حتى يمثل موردا محترما من موارد البلاد ، وهذا لاشك سيشجع هؤلاء وغيرهم على مضاعفة مجهوداتهم فى سبيل الرقى بمصر عن طريق النهوض بمنتجاتها .